TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/WP/98
5 August 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية
الدورة الثامنة والعشرون
جنيف، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض الفرع الخاص بالأونكتاد من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧، في ضوء نتائج الدورة التاسعة للمؤتمر

الفرع الخاص بالأونكتاد من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧

(تنقيحات مقترحة لبرنامج العمل)

نظرة عامة

إن التوجه العام لعمل الأونكتاد هو النهوض بالتنمية عن طريق التجارة والاستثمار، وتيسير دمج البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في النظام التجاري الدولي. وسينصب التركيز على المعاملة المتكاملة للتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التجارة والمال والاستثمار، والتكنولوجيا والتنمية المستدامة بما يتكيف والطرائق الاقتصادية والمؤسسية الجديدة التي أوجدتها عملية العولمة وإبرام اتفاقات جولة أوروغواي. وسيكون عمل الأونكتاد بأسلوب تكاملي مع منظمة التجارة العالمية وبالتعاون والتنسيق مع مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية. وسيوجه العمل إلى الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نمواً، ويركز على قضايا التنمية. وسيكون ذا وجهة عملية ويوفر التوجيهات بشأن السياسات الوطنية وبشأن بيئة قادرة مفضية إلى التجارة والتنمية. وستشكل أقل البلدان نمواً، والتنمية المستدامة، وتخفيف حدة الفقر، وتمكين المرأة، والتعاون فيما بين البلدان النامية القضايا العامة في عمل الأونكتاد.

أما الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية التي توفر توجيهات السياسات والاتجاه العام لعمل أمانة الأونكتاد فهي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي يُعقد كل أربع سنوات، ومجلس التجارة والتنمية الذي يجتمع في دورات عادية وتنفيذية لتعيين الأولويات أو تعديلها للفترة المتبقية حتى دورة المؤتمر التالية. وتشكل الآلية الفرعية التابعة لمجلس التجارة والتنمية، وفقاً لبرنامج العمل المتفق عليه في الدورة التاسعة للمؤتمر (ميدراند، جنوب أفريقيا، نيسان/أبريل ١٩٩٦). ولمجلس التجارة والتنمية ثلاث هيئات فرعية رئيسية هي: اللجنة المعنية بتجارة السلع والخدمات، والسلع الأساسية؛ واللجنة المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة؛ واللجنة المعنية بالمشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية. وتجتمع اللجان مرة كل عام ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك. ويجوز أن تعقد ما يصل إلى عشرة اجتماعات خبراء حكومية دولية كل عام بشأن قضايا محددة في مجالات اختصاص كل منها.

وتقدم الوحدات المعنية في أمانة الأونكتاد الخدمات الموضوعية لكل الاجتماعات المتصلة بالهيئات الحكومية الدولية المذكورة أعلاه وبلجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

وتمشياً مع الأولويات والأهداف والأجهزة الحكومية الدولية التي أنشأتها الدورة التاسعة للمؤتمر، يصل التنقيح الحالي إلى حد دمج رئيسي لبرنامج العمل. وقد تم ترشيد لبرامج الأونكتاد الخمسة القائمة التي تتضمن خمسة وعشرين برنامجاً فرعياً في الخطة المتوسطة الأجل ١٩٩٢ - ١٩٩٧، بدمجها في برنامج واحد يتألف من خمسة برامج فرعية. وحددت الأهداف للبرامج الفرعية في الوثائق الختامية للأونكتاد التاسع، "إعلان ميدراند" و"شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (TD/377) وأبرزت لاحقاً في برنامج الأونكتاد في خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١.

البرنامج الفرعي ٩ - ١
العولمة والتنمية

ينصب تركيز هذا البرنامج الفرعي على تيسير العملية التي تتمتع البلدان النامية عن طريقها بمزايا العولمة بغية التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيدعم البرنامج الفرعي المناقشات الحكومية الدولية بشأن الترابط . ويضطلع البرنامج فضلاً عن هذا بالمسؤولية عن متابعة جدول الأعمال الجديد لتنمية أفريقيا وبرنامج مساعدة الشعب الفلسطيني. كما يضطلع بمسؤولية دعم الاحتياجات العامة للأمانة بالنسبة لمراجع الوثائق وتنسيق الأنشطة الإحصائية في الأونكتاد وإعداد المنشورات الإحصائية وتوفير الدعم لإجراء المعالجة الإلكترونية للبيانات داخلياً.

الأنشطة

١- التعاون الدولي

العلاقات الخارجية. التعاون والتنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصارف الإنمائية الاقليمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأمانة الكمنولث ومصرف التسويات الدولية ولجنة تنسيق ترتيبات المدفوعات المتعددة الأطراف والتعاون النقدي فيما بين البلدان النامية.

٢- الخدمات البرلمانية

(أ) الوثائق البرلمانية

'١' الوثائق المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية بشأن: الترابط العالمي من منظور إنمائي؛ وإسهام الأونكتاد في جدول الأعمال الجديد لتنمية أفريقيا؛

'٢' التقرير المقدم إلى لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية بشأن الخبرات الإنمائية الناجحة؛ والتحديات الإنمائية التي تواجه البلدان ولا سيما أقلها نمواً، فيما يتعلق بالمشاركة الفعالة في التجارة الدولية والاستثمار (تقررها اللجنة لعام ١٩٩٧)؛

'٣' التقارير بشأن القضايا المالية ذات الصلة والمقدمة إلى لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بهما (تقررها اللجنة لعام ١٩٩٧)؛

'٤' الوثيقة الخاصة بإقامة حلقة دراسية نموذجية بشأن تعبئة القطاع الخاص بغية تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى أقل البلدان نموا؛

'٥' التقرير المقدم إلى الجمعية العامة بشأن حالة التعاون بين الجنوب والجنوب (١٩٩٧).

(ب) الخدمات الموضوعية. مجلس التجارة والتنمية - قضايا الترابط العالمي من منظور إنمائي، مع التركيز على القضايا المحددة الدقيقة والكلية (سنوياً). اجتماعات الخبراء الحكومية الدولية وفق ما تحدده اللجنة المعنية بالمشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية بشأن قضايا الترابط العالمي المحددة والتحديات الإنمائية المحددة المتعلقة بالمشاركة الفعالة في التجارة والاستثمار على الصعيد الدولي.

(ج) أفرقة الخبراء المخصصة. الخبرات والقضايا الناشئة فيما يتعلق بالتعاون فيما بين البلدان النامية مع التركيز على التعاون المثلثي.

٣- المواد المنشورة

(أ) المنشورات المتكررة. تقرير التجارة والتنمية (سنوي)؛ كتيب الإحصاءات الدولية للتجارة والتنمية (٢)؛ ملحق نشرة أسعار السلع الأساسية (٢٤)؛ النشرة الاخبارية لنظام رصد الديون والتحليل المالي.

(ب) المنشورات غير المتكررة. تمحيص قابلية تطبيق خبرات شرق آسيا على البلدان النامية الأخرى، وخاصة ما كان منها في أفريقيا؛ ودخول فلسطين في الاقتصاد العالمي الناشئ: التحديات والفرص المتاحة؛ وتعزيز تمويل التصدير من أجل مشاركة البلدان النامية مشاركة فعالة في الاقتصاد العالمي وفي دعم الهياكل التجارية الأساسية؛ والتعاون النقدي فيما بين البلدان النامية.

(ج) **المواد التقنية**. المواد التقنية الأساسية عن المواضيع التي يشملها تقرير التجارة والتنمية؛ والمدخلات في التقرير عن أقل البلدان نمواً؛ وتعيين الفرص الملموسة المتاحة لتخفيف حدة الفقر، وخصوصاً عن طريق الحد من التفاوتات في توزيع الدخل والثروة؛ ودور إدارة الديون في التوقعات الإنمائية لأقل البلدان نمواً؛ والتقارير المقدمة إلى اجتماعات نادي باريس بشأن الأحوال والآفاق الاقتصادية للبلدان التي تلتمس إعادة جدولة الديون؛ وخلاصات التقارير والدراسات عن القضايا النقدية والمالية الجارية (٣) التي تعد في إطار المشروع G 24؛ والخدمات الاحصائية المركزية؛ وحفظ نظام المعلومات المباشر المحتوي على بيانات السلسلة الزمنية المتعلقة بالتجارة والتنمية.

٤- المواد والخدمات الإعلامية

الكتيبات والكراسات. أدلة المستخدمين ودلائل التدريب المتعلقة باستخدام نظام رصد الديون والتحليل المالي. المعارض وسائر المواد المرئية. عروض الإثبات العملي لنظام رصد الديون والتحليل المالي على البلدان المعنية والاجتماعات الدولية والاقليمية.

٥- الأنشطة التشغيلية

(أ) **الخدمات الاستشارية**. تركيب نظام رصد الديون والتحليل المالي في إطار ترتيب مؤسسي وقانوني ملائم بغية تعزيز الإدارة الفعالة للديون؛ وربط هذا النظام بنظم الإدارة المالية الحكومية المتكاملة (الميزانية والتأمين والمحاسبة العامة). وفي سياق بحث التحديات الإنمائية المحددة المتعلقة بالمشاركة الفعالة في التجارة والاستثمار على الصعيد الدولي، الاستخدام المناسب للآليات المالية الجديدة مثل ترتيبات تحويل الدين إلى التزام بصون البيئة، وترتيبات الأذون القابلة للاتجار في مجال انبعاثات الكربون، وترتيبات البناء والتشغيل والتحويل، وتطوير أسواق رأس المال، واستخدام المشتقات في إدارة مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف، وتقديم الدعم الاداري أو الفني لفريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بمسائل النقد الدولي. والتعاون النقدي والمالي فيما بين البلدان النامية. والأنشطة الداعمة للتجارة الفلسطينية والقطاعات المتصلة بها، بما في ذلك الإطار القانوني والمؤسسي الذي يؤثر على أنشطة الاستثمار والأعمال التجارية. وتقديم الدعم إلى الحكومات باستخدام نظام إدارة قواعد البيانات الإحصائية في مصرف بيانات السلسلة الزمنية الاقتصادية.

(ب) **التدريب الجماعي**. في إطار المشاريع القطرية لتركيب وتنفيذ نظام رصد الديون والتحليل المالي، والتدريب على تشغيل وإدارة النظام وتطوير قدرة وطنية على الإدارة الفعالة للديون، والتدريب على تحويل الديون على البلدان المدينة للاستفادة من شرط نادي باريس لتحويل الدين.

(ج) **المشاريع الميدانية**. مشاريع التعاون التقني عند الطلب، في مجالات محددة دعماً للاقتصادات الضعيفة والمعرضة للمخاطر.

٦- التنسيق والمواءمة والاتصال

التعاون والتنسيق والاتصال مع وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والمواءمة بما في ذلك ما كان منها عن طريق المشاركة في الأفرقة العاملة وفرق العمل المعنية بقواعد البيانات والاتصالات والبيانات الإحصائية مع الكيانات الإحصائية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية من خلال الهيئات المشتركة بين الوكالات مثل لجنة التنسيق الإدارية ولجنة تنسيق نظم المعلومات ولجنة الابتكارات التكنولوجية.

البرنامج الفرعي ٩ - ٢
الاستثمار وتطوير المؤسسات والتكنولوجيا

ينصب تركيز هذا البرنامج الفرعي على الاستثمار وتطوير المشاريع ومشاركة المشاريع في الاقتصاد العالمي، وعلى القضايا المتعلقة بتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية، وذلك بغية تعزيز الحوار في السياسة الدولية وتبادل الخبرات فيما بين الفاعلين في مجال التنمية بما في ذلك القطاع الخاص، بغرض تقدير التحديات والفرص المتاحة لتطوير المشاريع والناشئة عن ظهور أحوال اقتصادية جديدة، ومنها بيئة ما بعد جولة أوروغواي.

الأنشطة

١- التعاون الدولي

العلاقات الخارجية. الاتصال والتعاون مع المنظمات الحكومية والحكومية الدولية وغير الحكومية ومنظمات الأعمال التجارية، الوطنية منها والدولية، والنقابات والأكاديميات التي تتناول القضايا الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وتطوير المشاريع. والاتصال بالمنظمات الدولية وخاصة البنك الدولي ومصارف التنمية الاقليمية وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، ورابطة دول جنوب شرقي آسيا، واتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية واليونيدو واللجنة الدولية للمعايير المحاسبية والاتحاد الدولي للمحاسبين واتحاد خبراء المحاسبة الأوروبيين والرابطة الدولية لتقييم التكنولوجيا ومؤسسات التمويل والرابطة الدولية لتقدير التأثيرات. والبحوث المشتركة والتعاون التقني مع البنك الدولي وهيئة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ، والاتحاد الأوروبي والمركز الدولي للحاسب الآلي، ومنظمة العمل الدولية، واتفاق امريكا الشمالية للتجارة الحرة.

٢- الخدمات البرلمانية

(أ) الوثائق البرلمانية

'١' المدخلات في تقرير الأونكتاد التاسع بشأن القضايا المتعلقة بالاستثمار والتكنولوجيا وتطوير المشاريع، ١٩٩٦؛

'٢' التقرير عن الاستثمار المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية (الشريحة رفيعة المستوى)، ١٩٩٦، وإذا ما قرر المجلس ذلك، ١٩٩٧؛

'٣' التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة: العرض المجمل للتقرير عن الاستثمار العالمي، ١٩٩٦ و١٩٩٧؛ أنشطة البرنامج الفرعي؛ وتقررها اللجنة لعام ١٩٩٧؛

'٤' التقرير المقدم إلى اللجنة المعنية بالمشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية بشأن المشاريع: القضايا المتعلقة باستراتيجية تطوير المشاريع، ١٩٩٦؛ الوثائق التي تقررها اللجنة، ١٩٩٧؛

'٥' التقارير المقدمة إلى الدورات السنوية لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمحاسبة والتقارير على الصعيد الدولي: الاتجاهات والقضايا في المحاسبة والتقارير للشركات على الصعيد الدولي، ١٩٩٦ (تقررها لعام ١٩٩٧ الهيئة الأم)؛ وممارسات المصارف التجارية في مجال المحاسبة ونشر المعلومات (١٩٩٦)؛ والمحاسبة للامتيازات الحكومية (١٩٩٧؛ والممارسات المحاسبية الجارية في التسعير التحويلي (١٩٩٧)؛ والمحاسبة البيئية (١٩٩٧، رهناً بقرار هيئتها الأم)؛

'٦' التقارير المقدمة إلى لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن تكنولوجيات المعلومات؛ واستعراضات العلم والتكنولوجيا وسياسات الابتكار، ومؤتمر فيينا؛ والتكنولوجيا المتعلقة بالطاقة والتنمية المستدامة؛

'٧' الخبرات القطرية في مجال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر (استعراضات السياسات الاستثمارية) (١٩٩٧).

(ب) **الخدمات الموضوعية (بما فيها الوثائق الرسمية)**

الأونكتاد التاسع (١٩٩٦)؛ ومجلس التجارة والتنمية؛ بما في ذلك شريحته رفيعة المستوى في عام ١٩٩٦؛ واللجنة المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة، واجتماعات خبرائها الحكومية الدولية، ١٩٩٦ و١٩٩٧؛ وفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمحاسبة والإبلاغ على الصعيد الدولي، ١٩٩٦ (١٩٩٧ رهنا بقرار هيئته الأم)؛ واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الدورة الثالثة، وأفرقة الخبراء الحكومية الدولية (٤)؛ والقضايا ذات الصلة، المتعلقة بتطوير المشاريع في اللجنة المعنية بالمشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية، واجتماعات الخبراء.

(ج) **أفرقة الخبراء المخصصة:**

اجتماعات فريق الخبراء المخصص للتفهم العام للاتجاهات والتغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وما يتصل بها من سياسات، والارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة والتكنولوجيا والتنمية، والقضايا المتعلقة بالشركات عبر الوطنية من جميع الأحجام، وإسهامها في التنمية (٢) (١٩٩٧)؛ وتحديد

وتحليل الآثار على التنمية من جراء القضايا المتصلة باحتمال وضع إطار متعدد الأطراف للاستثمار (٢) (١٩٩٦ و١٩٩٧)؛ وتحديد وتحليل الإسهامات المحددة التي يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يقدمها لتطوير المشاريع المحلية وتعزيز وسائل تيسير تعبئة الموارد المحلية بكفاءة (١) (١٩٩٧)؛ واستعراضات سياسات الاستثمار مع البلدان الأعضاء (٢) (١٩٩٧)؛ وتعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بغية تحسين مناخ استثمارها الكلي، بما في ذلك ما كان عن طريق المساعدة في وضع المعايير المحاسبية والمحاسبة البيئية والتثقيف في مجال المحاسبة والأنشطة ذات الصلة (٢) (١٩٩٦ و١٩٩٧)؛ وتبادل الخبرات بشأن النهوض بالاستثمار وفوائد الاستثمار الأجنبي المباشر (١) (١٩٩٦)؛ وتشجيع الاستثمار فيما بين البلدان النامية (١) (١٩٩٧). وإدارة نقل التكنولوجيا من أجل بناء القدرات المحلية؛ والاجتماع بشأن تحديد الفرص الناشئة عن الاتفاق الخاص بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، من أجل نقل التكنولوجيا والاستثمار.

٣- المواد المنشورة

(أ) المنشورات المتكررة:

تقرير الاستثمار العالمي (١٩٩٦ و١٩٩٧)؛ وجريدة الشركات عبر الوطنية (ثلاثة إصدارات سنويا)؛ وسلسلة دليل الاستثمار العالمي (إصداران إقليميان سنويا)؛ واستعراضات قضايا المحاسبة والإبلاغ على الصعيد الدولي (١٩٩٦ و١٩٩٧)؛ والرسالة الاخبارية للشركات عبر الوطنية (فصلية)؛ والرسالة الاخبارية بشأن روح المبادرة (إصدار واحد سنويا)، ونشرة نظام الإنذار المسبق للتكنولوجيا (نصف سنوية)، والرسالة الاخبارية عن الخصخصة (سنويا)؛ والاتجاهات في مجال تطورات العلم والتكنولوجيا (سنويا).

(ب) المنشورات غير المتكررة

الدراسات، المقرر نشرها كدراسات جارية، السلسلة 'الف'، بشأن الاتجاهات العامة والإقليمية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات ذات الصلة (٤)؛ والترابطات بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة، والتكنولوجيا، والتنمية (١)؛ والقضايا المتعلقة بالشركات عبر الوطنية من جميع الأحجام، وإسهامها في التنمية (٣)؛ والإدارة البيئية والإسهام المحدد مما يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يقدمه لتطوير المشاريع المحلية (١)؛ واستعراضات سياسات الاستثمار (١)، ١٩٩٧؛ وورقات المعلومات الأساسية عن التأثيرات على التنمية من جراء القضايا المتصلة باحتمال وضع إطار متعدد الأطراف للاستثمار (١٠)، ١٩٩٧. والدراسات المقرر نشرها كدراسات استشارية، السلسلة 'باء' بشأن تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بغية تحسين مناخ الاستثمار الكلي بها بما يعزز فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة ويعزز الاستثمار فيما بين البلدان النامية (٤). والدراسات بشأن المحاسبة البيئية (٢)، ١٩٩٧؛ ومحاضر محفل عن مراجعة الحسابات (١) ١٩٩٦؛ ومحاضر محفل عن كشوف المصارف التجارية (١)، ١٩٩٧. واستعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في بلدان منتقاة (١)؛ والدراسة عن السياسات الخاصة بالنقل في مجال تطوير التكنولوجيا، بما في ذلك القضايا المتعلقة بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (١)؛ والدراسة عن مناهج وآليات السياسة بما فيها الحوافز على النهوض بالابتكارات التكنولوجية ونقل التكنولوجيا (١). والدراسات بشأن: سياسات وأدوات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والدروس المستفادة من الخبرات (١)؛ وتعزيز مشاركة مؤسسات البلدان النامية في

الاقتصاد العالمي (١)؛ والمشاكل الخاصة المتعلقة بتطوير المشاريع في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (١).

(ج) **المواد التقنية**:

نشرة معلومات المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، ١٩٩٧؛ ونشرتان عن برنامج التعاون التقني، ١٩٩٦ و١٩٩٧. والمدخلات في التقرير عن أقل البلدان نموا.

٤- المواد والخدمات الإعلامية

(أ) **المواد الإعلامية**. النشرات الصغيرة عن الدراسات التقنية؛ ووضع المبادئ التوجيهية والكتيبات والمناهج عن قضايا محددة تتعلق بالشركات عبر الوطنية، والمواد الإعلامية عن الأنشطة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا.

(ب) توفير المعلومات عن الشركات والمعلومات القانونية دعما للخدمات الاستشارية.

٥- الأنشطة التشغيلية

(أ) **الخدمات الاستشارية**: '١' تقديم المشورة بشأن السياسات إلى الحكومات وخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بوضع وتنفيذ الترتيبات والاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية بشأن الاستثمار ونظم الإبلاغ عن مواءمة الاستثمارات الأجنبي المباشرة، وإعداد دراسات الخبرة القطرية ومعايير المحاسبة والإبلاغ؛ '٢' وتقديم المساعدة إلى الحكومات وتجمعات التكامل الإقليمية، ولا سيما في أقل البلدان نموا، في مجال صياغة وتنقيح و/أو مواءمة سياساتها وقوانينها ولوائحها العامة أو القطاعية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا بقصد تيسير التدفقات ذات الفائدة المتبادلة (النواتج المقدرة: إعداد تقارير استشارية لنحو ١٥ حكومة و/أو منظمة إقليمية، و٤ حلقات تدريبية و٤ موائد مستديرة وندوات وحلقات دراسية)؛ '٣' وتقديم المساعدة إلى الحكومات وخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نموا، في مجال تعزيز وتبسيط أجهزتها الخاصة بالفحص/التقييم ومراقبة وتشجيع الاستثمار الأجنبي (النواتج المقدرة: تتلقى ٨ حكومات تقارير استشارية و٤ حلقات تدريبية أو موائد مستديرة)؛ '٤' المساعدة في الهيكلة والمفاوضة للصفقات الرئيسية، مع الشركات عبر الوطنية في قطاعات محددة (الناتج المقدر: تتلقى ١٠ حكومات المشورة و/أو المعلومات، وتنظم ٤ حلقات تدريبية)؛ '٥' تنظيم مشاورات غير رسمية للبلدان النامية المشتركة في المناقشات المتعددة الأطراف بشأن الاتجار بالخدمات المهنية (المحاسبية)؛ '٦' والمساعدة على وضع نظم المعلومات الوطنية بشأن الشركات المتعددة الجنسيات. وتقديم المشورة إلى الحكومات بشأن بناء القدرات المحلية في مجال العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك ما يتعلق بالسياسات والتدابير الخاصة باستيعاب وتوليد وبث معلومات العلم والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية؛ وإسداء المشورة إلى الحكومات وخاصة البلدان النامية بشأن سياسات إدارة المعلومات ومؤشرات العلم والتكنولوجيا؛ وتقديم المساعدة التقنية في مجال تطوير التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات ونشر المعلومات ذات الصلة عن طريق الشبكات.

(ب) **التدريب الجماعي**. الحلقات الدراسية والتدريبية والندوات التي يحضرها المسؤولون الحكوميون والمنظمات غير الحكومية بشأن: '١' وظائف وتأثيرات الترتيبات الدولية والإقليمية والثنائية؛ '٢' دراسات الخبرات القطرية؛ '٣' مواءمة نظم الإبلاغ عن الاستثمار الأجنبي المباشر؛ '٤' دمج ممارسات إدارة التنمية المستدامة في السياسات الوطنية وتعزيز الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بقدر ما تتعلق بالشركات عبر الوطنية؛ '٥' القضايا القانونية التي تسهم في إيجاد مناخ استثماري ملائم، وفي ترتيبات الخصخصة والمشاريع المشتركة وتنمية أسواق رأس المال ونقل التكنولوجيا والترتيبات الضريبية والمالية في عقود الموارد الطبيعية، وسياسة حماية الملكية الفكرية في الاقتصادات الانتقالية والمؤسسات الخاصة بالمناهج التعليمية العليا؛ '٦' والبيئة والتنمية المستدامة؛ '٧' والمناطق الاقتصادية الحرة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وفي البلدان النامية؛ '٨' وإعادة تدريب ممارسي المحاسبة لتحويلهم إلى المنهجيات الجديدة للمحاسبة ومراجعة الحسابات. وفضلا عن هذا، يقدر أنه سيتم تنظيم ست حلقات تدريبية وحلقات دراسية وندوات من أجل تعزيز قدرات المبادرة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتيسير ربطها بالشركات عبر الوطنية. وبرامج التدريب على صياغة السياسات والآليات التي لها تأثير على تدفق الاستثمارات والتكنولوجيا وعلى سبل ووسائل تنفيذ الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وستنظم حلقات دراسية وتدريبية عن تطوير المشاريع حسبما أوصت به الهيئات الحكومية الدولية المعنية.

(ج) **المنح الدراسية** والجولات الدراسية: المنح الدراسية - للموظفين الحكوميين و/أو موظفي القطاع الخاص بغية تنمية مهاراتهم في مجالات مثل تقييم المشاريع؛ وإدارة المؤسسات المالية والإشراف عليها؛ وتنمية أسواق رأس المال؛ وإدارة منظمات الشركات عبر الوطنية في العالم الثالث. والجولات الدراسية - لتنمية الموظفين من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لتبادل الخبرات في مجال قضايا مثل الخصخصة ونقل التكنولوجيا وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والحماية البيئية.

(د) **المشاريع الميدانية**. المشاريع الوطنية والإقليمية لبرنامج تنظيم المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٦- التنسيق والمواءمة والاتصال

التعاون والاتصال مع مؤسسات الأمم المتحدة بما فيها إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، وإدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية، واللجان الإقليمية، وعند الضرورة تقديم المدخلات والدعم الإداري الموضوعي لها لضمان توافق الأنشطة والدعم المتبادل بينها؛ واستمرار المشاركة النشطة في آليات التنسيق الرسمية وفي الأنشطة المشتركة التي يمكن الاتفاق عليها مع جهات أخرى في الأمم المتحدة، والتنسيق مع غيرها من وكالات ومنظمات الأمم المتحدة، كاليونيدو مثلا.

البرنامج الفرعي ٩-٣
التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية

يركز هذا البرنامج الفرعي على زيادة الأثر الايجابي للعولمة والتحرير على التنمية المستدامة أقصى زيادة ممكنة، وذلك بالمساعدة على دمج البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، وكذلك بعض البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة والسريعة التأثر هيكليا، بما في ذلك البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، دمجا فعليا في النظام التجاري الدولي. وستراعى أيضا المصالح الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

الأنشطة

١- التعاون الدولي

(أ) **تعزيز الصكوك القانونية**. عقد مؤتمرات للأمم المتحدة بناء على طلب الحكومات بخصوص الاتفاقات الدولية بشأن الكاكاو والجوت وزيت الزيتون والمطاط الطبيعي والسكر والأخشاب الاستوائية؛

(ب) **العلاقات الخارجية**. التعاون مع منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومؤسسة المستهلكين الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بشأن سياسة المنافسة وحماية المستهلك. والمشاركة في اجتماعات اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة والتابعة لمنظمة التجارة العالمية، واجتماعات الدورة المشتركة لخبراء التجارة والبيئة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتعاون والتشاور مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، والتنسيق الموضوعي مع المنظمات غير الحكومية وسائر ممثلي المجتمع المدني بشأن قضايا البيئة. والإعداد لاجتماعات منظمة التجارة العالمية والمشاركة فيها وإعداد التقارير عنها. والتعاون مع مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، والبنك الدولي، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، والبنك الإسلامي، ومنظمة الدول الأمريكية، وجامعة الدول العربية، والبرنامج العربي لتمويل التجارة، وصندوق النقد العربي، والاتصال مع المجتمع المدني بشأن قضايا التجارة الدولية. والتعاون مع البنك الدولي بشأن تطوير قاعدة البيانات المتكاملة والنمذجة، والتعاون مع التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل برنامج التوزيع التفاعلي في نظام التحاليل والمعلومات التجارية. والاتصال بالصندوق المشترك للسلع الأساسية ومنظمات المنتجين والمستهلكين والمنظمات الأقاليمية والإقليمية لمنتجي السلع الأساسية، والمنظمات غير الحكومية والهيئات المعنية بالسلع الأساسية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ومنظمة الوحدة الأفريقية.

٢- الخدمات البرلمانية

(أ) الوثائق البرلمانية

'١' التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن: تأثيرات نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على إنتاج الأغذية، بما في ذلك المنتجات الزراعية الصناعية والأمن الغذائي الشامل في البلدان النامية، ١٩٩٦؛ والتطورات الأخرى المتعلقة بتعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف، ١٩٩٦؛ والتقدم الملموس المحرز في قضايا التجارة والبيئة، ١٩٩٧؛ والاتجاهات والتوقعات العالمية بالنسبة للسلع الأساسية، ١٩٩٦؛

'٢' المدخلات، بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية وبمساعدة مركز التجارة الدولية، إلى التقرير المقدم إلى الأونكتاد التاسع بشأن تعزيز مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية وفي النظام التجاري المتعدد الأطراف، ١٩٩٦؛

'٣' المدخلات إلى التقرير المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية إسهاما في عمل المنظمات ذات الصلة في مجال تنفيذ المقرر الوارد في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي لصالح أقل البلدان نموا، وذلك بمساعدة هذه البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على الاستفادة القصوى من التدابير الخاصة والتفاضلية المنصوص عليها في اتفاقية جولة أوروغواي، ١٩٩٦ و١٩٩٧؛

'٤' التقرير المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية المقرر اجتماعه في الفصل الأول من عام ١٩٩٧ بشأن القضايا التي تثار على أثر الاجتماع الوزاري للمنظمة المقرر عقده في سنغافورة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦؛

'٥' التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بتجارة السلع والخدمات والسلع الأساسية بشأن: تأثير اتفاقات جولة أوروغواي على التنمية وتعزيز القدرات للمشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، ١٩٩٦؛ ودمج التجارة والبيئة والتنمية: التقدم المحرز مؤخرا والقضايا البارزة، ١٩٩٦؛ والتقارير المقدمة إلى الدورة الثانية للجنة بشأن المواضيع التي تحددها؛

'٦' التقرير المقدم إلى اللجنة المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة بشأن اجتماع الخبراء المعني بالأعمال التحليلية المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية والمساعدة في صياغة سياسات وتشريعات للمنافسة، ١٩٩٦، وإذا قررت اللجنة ذلك في دورتها الأولى، التقرير المقدم إلى الدورة الثانية، ١٩٩٧؛

'٧' التقارير المقدمة إلى الاجتماعات المشتركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن التجارة والتنمية، ١٩٩٦ و١٩٩٧؛

'٨' التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة: التجارة والبيئة والتنمية المستدامة (E/CN/17/1996/8 وAdd.1، ١٩٦٦) و١٩٩٧؛ والبحوث الخاصة بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة، ١٩٩٦؛ وأنشطة الأونكتاد بشأن التجارة والبيئة والتنمية المستدامة، ١٩٩٦؛ وعلاقة الحماية البيئية وإيجاد الوظائف والتنافسية الدولية، ١٩٩٧؛

'٩' التقرير المقدم إلى اللجنة التابعة لمنظمة التجارة العالمية والمعنية بالتجارة والبيئة، ١٩٩٦؛

'١٠' وثائق اجتماعات الخبراء الحكومية الدولية وما يصل إلى أربعة تقارير في عام ١٩٩٧ رهناً بقرار يتخذ في الدورة الأولى للجنة المعنية بتجارة السلع والخدمات والسلع الأساسية؛ وتقرير واحد إلى اجتماع الخبراء المعني بالأعمال التحليلية المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية والمساعدة في صياغة سياسات وتشريعات المنافسة، ١٩٩٦؛ وتقرير واحد مقدم إلى اجتماع الخبراء في عام ١٩٩٧ رهناً بقرار من اللجنة المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة، في دورتها الأولى؛

'١١' التقارير المقدمة إلى مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالسكر (٣)؛ والجوت ومنتجات الجوت (٣) وزيت الزيتون وزيتون المائدة (٣).

(ب) الخدمات الموضوعية

'١' الأونكتاد التاسع (المعقود في عام ١٩٩٦)؛ '٢' اللجنة المعنية بتجارة السلع والخدمات والسلع الأساسية (١٩٩٦ و١٩٩٧)؛ '٣' اللجنة المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والقضايا الماليـــة ذات الصلة (١٩٩٦)؛ '٤' الفريق العامل المخصص للفرص التجارية في السياق التجاري الدولي الجديد (المعقود في عام ١٩٩٦)؛ '٥' الحلقة الدراسية بشأن الترتيبات الاقتصادية الإقليمية وعلاقتها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف (المعقودة في عام ١٩٩٦)؛ '٦' اجتماعات الخبراء الحكومية الدولية: اجتماع واحد في عام ١٩٩٦ بشأن سياسة المنافسة، وما يصل إلى خمسة اجتماعات في عام ١٩٩٧ تشمل أربعة اجتماعات بشأن التجارة والسلع الأساسية واجتماعاً بشأن سياسة المنافسة.

(ج) أفرقة الخبراء المخصصة

تأثير العولمة على النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وتعزيز القدرة على التصدير في قطاع الخدمات في البلدان النامية؛ والأساليب المنهجية لتحليل تأثير ترتيبات جولة أوروغواي على آفاق التجارة والتنمية في البلدان النامية؛ والتدابير الايجابية لتيسير التوسع في الفرص التجارية لصالح أقل البلدان نموا وسبل تمكينها من الاستفادة القصوى من تحرير وصولها إلى الأسواق؛ وطرق إنتاج السلع الأساسية المتمشية مع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛ والتحول الهيكلي والتنويع في الطلب على السلع الأساسية؛ ورسم السياسات الإنمائية من أجل الاقتصادات القائمة على الموارد.

٣- المواد المنشورة

(أ) **المنشورات المتكررة**. مذكرات المعلومات المتعلقة بالتطورات في سياسة المنافسة وفي الممارسات التجارية التقييدية (٢)؛ القانون أو القوانين النموذجية الخاصة بالممارسات التجارية التقييدية - التنقيحات، ١٩٩٧؛ والكتيبات الخاصة بالمنافسة (٢)؛ والتقارير عن أنشطة التعاون التقني الخاصة بالتجارة والبيئة، ١٩٩٧؛ ومذكرات المعلومات (١٠) عن تعديلات واستخدام مخططات نظام الأفضليات المعمم؛ وتقرير اللجنة المعنية بتجارة السلع والخدمات والسلع الأساسية؛ وحولية الأونكتاد عن المعادن.

(ب) **المنشورات غير المتكررة**. فوائد تطبيق قانون المنافسة ومبادئ سياستها، ١٩٩٧؛ التوفيق بين السياستين البيئية والتجارية - توليفة من دراسات الحالة القطرية؛ والتجارة والبيئة: منظور لجنوب آسيا؛ والتجارة والبيئة: منظور للبلدان النامية؛ ووضع البطاقات الإيكولوجية والتجارة الدولية؛ (٢) والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والقضايا التي تهم البلدان النامية (بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة)؛ ودراسات الحالة القطرية بشأن التجارة والبيئة (٨)؛ وتقرير الحلقة الدراسية الموضوعية عن البيئة والتجارة: منظور إنمائي؛ ودراسات فرص التصدير في أربعة قطاعات خدمية (٤)؛ وتحليل تأثير اتفاقات جولة أوروغواي على التنمية: دراسات الحالة القطرية التي تشمل أقل البلدان نموا (٦)، والدراسات القطاعية (٣) والقضايا المنهجية؛ ودراسة نطاق خيارات السياسة الإنمائية في سياق ما بعد جولة أوروغواي؛ والتقرير عن تقدير الاحتياجات القطرية المتعلقة بتعزيز القدرات الوطنية لتمكين أعضاء منظمة التجارة العالمية من التكيف بفعالية للوفاء بالتزاماتهم والاستفادة من التمتع بحقوقهم؛ والدراسات (٤) التي تحدد معوقات النجاح في التجارة بما في ذلك الحواجز أمام التوسع في التصدير وتنويعه، واستعراض الخبرات الناجحة لتعلم دروس التغلب على هذه المعوقات؛ والقضايا المتعلقة بتدابير تيسير التوسع في فرص التجارة أمام أقل البلدان نموا. وتأثير العولمة على نظام التجارة المتعدد الأطراف؛ وتدابير تنشيط التجارة بين الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، والبلدان النامية؛ وبعض الآثار الواقعة على البلدان النامية من جراء نتائج جولة أوروغواي، فضلا عن بعض القضايا المنتقاة الجديدة والمستجدة: التقديرات الكمية؛ وملخص الخبرات في مجال تعزيز تطوير قطاع الخدمات في البلدان النامية؛ والدراسة عن المشاكل المحددة التي تواجه الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في مجال إدماجها في نظام التجارة الدولية (مع الإشارة بوجه خاص إلى القضايا المتعلقة بالفقرة ٩١ ('١') و('٢') من الوثيقة الختامية للأونكتاد التاسع). والدراسات بشأن: الخبرات في مجال تنويع السلع الأساسية (٤)؛ والشفافية والاتجاهات في أسواق السلع الأساسية (٢)؛ وإدارة موارد السلع الأساسية في سياق التنمية المستدامة (٥)؛ وأدوات الحد من المخاطر بالنسبة للسلع الأساسية (٤)؛ والتقرير عن **الاتفاق الدولي للسكر** (١٩٩٦).

(ج) **المواد التقنية**. دليل سلطات المنافسة؛ وقاعدة البيانات المتعلقة بقرارات السلطات والمحاكم الخاصة بالمنافسة؛ وتطوير قاعدة البيانات بخصوص التدابير المؤثرة على تجارة الخدمات؛ ومقترحات تحسين الإحصائيات الخاصة بتجارة الخدمات؛ والمعلومات التحليلية عن التطورات في نظام التجارة الدولية وتأثيراتها على البلدان النامية، وذلك بالتعاون مع المنظمات الأخرى؛ وهل ينبغي إدراج القضية في برنامج التعاون مع منظمة التجارة العالمية بحيث توفر المعلومات المتعلقة بالبت في التدابير المتصلة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا وعلى البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية؛ ودمج قواعد البيانات المحوسبة الخاصة بالتعريفات والتدابير غير التعريفية والتدفقات التجارية في السلع والخدمات ونظام الأفضليات المعمم في نظام واحد للمعلومات التجارية، وإجراء التنقيحات الهامة عليه ليكون أداة

لتحديد الفرص التجارية الجديدة والتحليلات التجارية؛ وزيادة تطوير نظام "سمارت" ليكون نموذج سياسة تجارية لتحليل الآثار. والبيانات الخاصة بالاتجاهات في أسواق إفرادية للسلع الأساسية؛ وكتيبات التدريب على المنتجات المفضلة بيئياً والتدريب وعلى الدخلنة؛ وكتيبات التدريب على إدارة وتشغيل مشاريع تنويع السلع الأساسية ولا سيما في أقل البلدان نموا؛ وكتيبات التدريب على غرف المقاصة لمعلومات إدارة الموارد؛ والإسهام في تقرير الاستثمار العالمي وتقرير التجارة والتنمية والتقرير عن أقل البلدان نموا، ١٩٩٦ و١٩٩٧؛ والخبرات الإقليمية في ضوء التوجهات الجديدة في عملية التكامل الاقتصادي للبلدان النامية (المنفذ بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، ١٩٩٦).

٤- المواد والخدمات المتعلقة بالمعلومات

إعداد المعلومات المحوسبة والبيانات الإحصائية عن التعريفات والتدابير غير التعريفية والتدفقات التجارية ونظام الأفضليات المعمم وسائر الترتيبات التفضيلية فضلا عن الشركات التجارية، في قالب ملائم للمستعملين؛ ونشر المعلومات عن تدابير الرقابة الدولية (مرتان في العام على هيئة أقراص مدمجة بذاكرة للقراءة فقط) على مراكز الاتصال والمستعملين الآخرين؛ ودليل أنظمة الاستيراد: الجزء الأول (تنقيح ومختصر كمي كملحق للجزء الأول) والجزء الثاني (جزء ثان)؛ وقاعدة بيانات مستكملة في بعدها البيئة وتغطيتها القطرية؛ وإعداد المعلومات والبيانات عن مخططات نظام الأفضليات المعمم لنشرها عبر شبكة انترنيت؛ ونشر قاعدة البيانات الخاصة بالتدابير المتصلة بتجارة الخدمات 'ماست'؛ وإعداد المواد والمعلومات التدريبية لنشرها، بما في ذلك الرسائل الاخبارية الدورية لنظام الأفضليات المعمم؛ والكتيبات عن مخططات نظام الأفضليات المعمم وسائر القوانين التجارية في البلدان المانحة للأفضليات (ستة)؛ والمعلومات عن التطورات الرئيسية الجديدة في الترتيبات التجارية التفضيلية ووقعها على البلدان النامية حسبما يمكن أن تحدث. والخدمات الاستعلامية بشأن مخططات نظام الأفضليات المعمم، والأسعار التفضيلية والمنشأ وغير ذلك من المتطلبات الإدارية (مستمرة).

٥- الأنشطة التشغيلية

(أ) **الخدمات الاستشارية**. البعثات الاستشارية والدعم الإداري لها فيما يتعلق بما يلي: اعتماد وتنقيح وتنفيذ تشريعات حماية المنافسة والمستهلكين في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛ والتجارة والبيئة؛ وتحليل تأثيرات اتفاقات جولة أوروغواي على التنمية؛ والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ والمشاركة في الاجتماعات الإقليمية والوطنية بشأن جدول أعمال المستقبل؛ وتقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا التي هي أعضاء في المنظمة، للاستفادة القصوى من التدابير الخاصة والتفاضلية المنصوص عليها في اتفاقات جولة أوروغواي؛ وتعزيز قدرة البلدان النامية في قطاع الخدمات وتحديد الفرص التصديرية بالنسبة لها؛ وتحسين الاعتياد على نظام الأفضليات المعمم وسائر الترتيبات التفضيلية وتحسين اغتنام الفرص؛ والاستفادة الفعالة من الفرص التجارية التي تنشأ عن الخدمات التجارية المتعددة الأطراف وتعزيز السياسات التجارية والتصديرية والقدرات التصديرية لهذا الغرض؛ وإدارة مخاطر السلع الأساسية وتمويلها؛ والجوانب التقنية وجوانب السياسات في تنمية الموارد، ولا سيما في أقل البلدان نموا؛ وتوسيع التجارة في المنتجات المفضلة بيئيا ودخلنة العوامل البيئية الخارجية؛ وإدماج النهج التشاركي والمتعدد التخصصات إزاء استغلال الموارد وإنتاج السلع الأساسية الأولية، في سياق التنمية المستدامة؛ وإسداء المشورة في مجال السياسات بالنسبة لتوقع وتبيان المشاكل المتصلة بالتنمية التي قوامها المعادن؛ وإعداد مشاريع السلع الأساسية لتمويلها

من الحسابين الأول والثاني في الصندوق المشترك للسلع الأساسية؛ وتشغيل وإدارة الاتفاقات/الترتيبات الدولية المتعلقة بالسلع الأساسية؛ والتشجيع على التنويع عن طريق التوسع في تجارة السلع الأساسية داخل الأقاليم وفيما بينها، وخاصة في أقل البدان نموا؛

(ب) **التدريب الجماعي**. الحلقات الدراسية ودعمها فيما يتعلق بما يلي: التشريعات المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك والقضاء على الممارسات التجارية التقييدية أو ضبطها؛ والتجارة والبيئة؛ وانضمام البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى منظمة التجارة العالمية؛ وإجراء تحليل من منظور إنمائي للقضايا المتصلة بجدول أعمال التجارة الدولية؛ ومساعدة أقل البلدان نموا، الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، على الاستفادة القصوى من التدابير الخاصة والتفاضلية المنصوص عليها في اتفاقات جولة أوروغواي؛ وتعزيز قدرات البلدان النامية في قطاع الخدمات وتحديد فرص التصدير لها؛ وعقد الحلقات الدراسية الوطنية بشأن نظام الأفضليات المعمم وسائر القوانين التجارية والترتيبات التجارية التفضيلية؛ وإعداد دورات التدريب لتطوير التدريب في ميدان التجارة الخارجية، بما في ذلك نظام الأفضليات المعمم والدبلوماسية التجارية وشتى قضايا السياسات التجارية؛ وتركيب نظام التحاليل والمعلومات التجارية والتدريب على تشغيله في مراكز اتصال منتقاة في بلدان إفرادية وفي التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية؛ والتدريب أثناء العمل للموظفين من تجمعات منتقاة إقليمية ودون إقليمية من أجل التعاون التفاعلي في مجال نظام التحاليل والمعلومات التجارية. وعقد حلقات العمل بشأن السياسات الحكومية لإدارة مخاطر السلع الأساسية وتمويلها؛ وإنشاء بورصات سلعية جديدة؛ والتوسع في تجارة المنتجات المفضلة بيئياً ودخلنة العوامل البيئية الخارجية؛ وإدارة وتشغيل مشاريع تنويع السلع الأساسية وخاصة في أقل البلدان نموا؛ والتحسين المؤسسي وبناء القدرات في مجال استخدام تقنيات وأدوات إدارة الأرض وخاصة لدى أقل البلدان نموا؛ وإنشاء آليات للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية الموارد؛ وتجهيز السلع الأساسية من أجل التنويع الرأسي.

(ج) **المشاريع الميدانية**. دعم المشاريع الميدانية المتصلة بسياسة المنافسة وحماية المستهلك وبالتجارة والتنمية، والقضايا المتصلة بمنظمة التجارة العالمية والخدمات ونظام الأفضليات المعمم والترتيبات التفضيلية الأخرى، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وبناء قدرات البلدان النامية للاستفادة من الفرص الناشئة عن المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف وتمكين أعضاء منظمة التجارة العالمية من التكيف بفعالية للوفاء بالتزاماتهم والاستفادة من حقوقهم.

٦- التنسيق والمواءمة والاتصال

المشاركة في اجتماعات اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. والتعاون والتشاور مع المؤسسات والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية وغيرها من قضايا التجارة الدولية؛ والمشاركة في الأنشطة المشتركة بين الوكالات بشأن تحسين الاحصائيات المتعلقة بتجارة الخدمات، والتنسيق والمواءمة والاتصال مع المؤسسات الاحصائية في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المعنية بالبيانات التجارية؛ والتعاون مع مراكز اتصال نظام الأفضليات المعمم وأمانات التكامل الإقليمي وغيرها في مجال تنفيذ أنشطة التعاون التقني الوطنية والإقليمية؛ وأنشطة التعاون التقني المشتركة مع مركز التجارة الدولية فيما يتعلق بفرص التجارة، ومع اللجان الإقليمية فيما يتعلق بالترتيبات التجارية التفضيلية. وباعتبار أن الأونكتاد هو المحفل الحكومي الدولي

الرئيسي في مجال السلع الأساسية فسوف يواصل تيسير تنسيق أنشطة جميع الهيئات العاملة في مجال السلع الأساسية، والاحتفاظ بصلاته مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية ولجان منظمة الأغذية والزراعة المعنية بمشاكل السلع الأساسية ومصائد الأسماك والحراجة والزراعة، ومع أفرقتها الحكومية الدولية التي تهتم بمنتجات زراعية محددة، ومع منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتحرير تجارة السلع الأساسية، ومع مجالسها المعنية بلحوم البقر والألبان ومنتجات الألبان.

البرنامج الفرعي ٤
الهياكل الأساسية للخدمات اللازمة للتنمية ولكفاءة التجارة

الهدف الأساسي لهذا البرنامج الفرعي هو مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقلها نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على توليد الخدمات الداعمة للتجارة كالجمارك والنقل والصرافة والتأمين والاتصالات والمعلومات التجارية التي تـُكيف حسب احتياجاتها المحددة، مع التركيز على الخدمات التي تلبي احتياجات قطاعات المؤسسات غير الرسمية الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم. وسيشمل العمل استعراض وتقييم التقدم المحرز في الكفاءة التجارية ومساعدة البلدان المهتمة في مجال إنشاء نقاط تجارية. والنتيجة النهائية المتوقعة من العمل في هذه المجالات هي تعزيز التنافسية التجارية وقدرة الفاعلين الاقتصاديين الأضعف حالاً (بما في ذلك أقل البلدان نمواً والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم).

الأنشطة

١- التعاون الدولي

الاتصال مع منظمة الجمارك العالمية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التجارة العالمية والمنظمة البحرية الدولية. وإقامة صلات وثيقة وتعاون وثيق مع الكيانات الخاصة والعامة التي تسهم في تحقيق أهداف البرنامج، في كل قطاع من قطاعات أنشطته (مثل غرف التجارة ورابطات المصدرين، ومنظمات ترويج التجارة، وهيئات تيسير التجارة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية).

٢- الخدمات البرلمانية

(أ) **الوثائق البرلمانية:**

'١' المدخلات في التقرير المقدم إلى الأونكتاد التاسع بشأن القضايا المتعلقة بتطوير الخدمات وكفاءة التجارة (١٩٩٦)؛

'٢' التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بالمشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية بشأن كفاءة التجارة: كفاءة الجمارك وخدمات النقل كوسيلة لتعزيز القدرات التجارية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ١٩٩٦؛ و١٩٩٧ (تحددها اللجنة)؛

'٣' الوثائق المعدة لاجتماعات الخبراء التي تعقدها اللجنة؛

'٤' التقارير المقدمة إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المشترك بين الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية بشأن تنقيح اتفاقية عام ١٩٥٢ الخاصة باحتجاز السفن، وإعداد مشروع جديد لاتفاقية في هذا الشأن.

(ب) **الخدمات البرلمانية**

الأونكتاد التاسع (١٩٩٦)؛ واللجنة المعنية بالمشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية، واجتماعات الخبراء الحكومية الدولية ذات الصل بها.

٣- **المواد المنشورة**

(أ) **المنشورات المتكررة**: الاستعراض السنوي للنقل البحري؛ والاستعراض السنوي لكفاءة التجارة والنقاط التجارية.

(ب) **المنشورات غير المتكررة**: قضايا النقل والقضايا اللوجستية ذات الصلة بالنقاط التجارية؛ وقضايا الاتصالات المتعلقة بالنقاط التجارية؛ وإسهام الشبكة العالمية للنقاط التجارية في دمج أقل البلدان نمواً والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم في مجتمع المعلومات العالمي. وتقييم كفاءة التجارة: النتائج المتحصل عليها من الدراسات الميدانية والمقترحات بمنهجية شاملة للأقطار؛ وإسهام التأمين في تحسين كفاءة التجارة؛ وخدمات التأمين ونواتجه للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والأثر الاقتصادي للتغيرات المؤسسية والتكنولوجية على النقل، بما في ذلك الأثر على مشاركة صغار المشغلين الخاصين؛ وإدارة الجودة في منظمات النقل؛ والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في مجال خدمات النقل؛ واستراتيجيات تيسير التجارة والنقل في البلدان النامية غير الساحلية والجزرية؛ واستعراض العمليات الجارية لإقرار العمليات واللوائح والإجراءات الإدارية الخاصة بالنقل المتعدد الوسائط على الصعيد دون الإقليمي؛ والخدمات اللوجستية الممكنة بالقيمة المضافة والتي يمكن أن تقدمها البلدان النامية؛ ودراسة التدابير القانونية الرامية إلى التشجيع على تيسير التجارة.

(ج) **المواد التقنية**: تقييم برنامج النقاط التجارية بما في ذلك ما يتعلق بإمكانية تشغيله المشترك وجوانب استدامته المالية؛ وحافظة المعلومات (وسائل الإعلام المتعددة) لمديري النقاط التجارية والمؤسسات المعنية بإقامة نقاط تجارية؛ والمعلومات ذات الصلة عن الأعمال والتجارة، وخاصة التي ترد من النقاط التجارية في أقل البلدان نمواً، لتوزيعها عبر شبكة انترنيت وبالوسائل الالكترونية الأخرى بما فيها الأشرطة المدمجة بذاكرة للقراءة فقط (CD-ROMs)؛ والمجموعات الإعلامية المتعددة الوسائط لنشر المهارات الأساسية في مجال الخدمات الداعمة للتجارة بخصوص الأعمال التجارية الصغرى والقطاع غير الرسمي؛ والإسهام في التقرير عن أقل البلدان نمواً وسائر منشورات الأونكتاد المتعلقة بالبلدان غير الساحلية والجزرية بشأن تنفيذ جدول الأعمال الجديد لتنمية أفريقيا الذي وضعته الأمم المتحدة؛ ونشرة التدريب على الإدارة البحرية 'ترينمار' (نصف السنوية)، وكتالوج 'ترينمار' (السنوي)؛ ومواصلة تعزيز برامج النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام المعلومات المسبق عن البضائع؛ ودليل مستعملي نظام المعلومات المسبق عن

البضائع؛ وأدوات مراقبة النقل العابر؛ وتحديث برنامج النموذج الثاني للسفن المتعددة؛ وحفظ وتحسين قاعدة بيانات التأمينات؛ ودليل إحصائيات الاشراف على عمليات التأمين؛ وتحديث مؤشرات كفاءة الأداء في خدمات النقل؛ والرسالة الاخبارية للأونكتاد عن الموانئ (نصف السنوية)؛ والرسالة الاخبارية للأونكتاد عن النقل المتعدد الوسائط* (السنوية).

٤- المواد والخدمات الإعلامية

(أ) **الكتيبات والأدلة والمواد الإعلامية** المتعلقة بالبرامج التالية: النظام الآلي للبيانات الجمركية، وبرنامج النقاط التجارية والشبكة العالمية للنقاط التجارية، ونظام المعلومات المسبق عن البضائع، والتدريب على الإدارة البحرية، وخدمات المؤسسات الصغرى والقطاع غير الرسمي.

(ب) **المعارض والمواد** البصرية الأخرى: مجموعات العروض الحاسوبية لاستعمال الأقطار والمؤتمرات بشأن نظام المعلومات المسبق عن البضائع، والشبكة العالمية للنقاط التجارية، والتدريب على الإدارة البحرية؛

(ج) **المحاضرات والحلقات الدراسية**: إعداد وإلقاء المحاضرات لدعم مؤسسات التدريب والأكاديميات بشأن القضايا المتعلقة بالهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية وكفاءة التجارة.

٥- الأنشطة التنفيذية

(أ) **الخدمات الاستشارية** للبلدان النامية بشأن: صياغة السياسات الوطنية المعززة للهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية وكفاءة التجارة، وخاصة عن طريق تنفيذ التوصيات المتعلقة بالجمارك والنقل والصرافة والتأمين والاتصالات ومعلومات الأعمال التجارية والممارسات التجارية مما اعتمدته الندوة الدولية للأمم المتحدة لكفاءة التجارة. وإجراء التقييم لكفاءة التجارة بناء على طلب آحاد البلدان، وتقديم المشورة إلى المشغلين في القطاعين الخاص والعام بشأن تنفيذ التوصيات القطاعية للندوة الدولية للأمم المتحدة عن كفاءة التجارة؛ وإنشاء النقاط التجارية والربط بينها؛ وإصلاحات الجمارك وأتمتتها (النظام الآلي للبيانات الجمركية)؛ وتحسين توافر الخدمات المصرفية والتأمينية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وللقطاع غير الرسمي؛ وتقديم الخدمات الداعمة للتجارة والموجهة بالتحديد إلى المشاريع غير الرسمية والصغرى؛ والتشجيع على تطوير الاستعمالات الداعمة للهياكل الأساسية العالمية للمعلومات، مع تركيز خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وعلى أقل البلدان نمواً؛ وتيسير التجارة والنقل بمعايرة القوانين والإجراءات والنماذج ومواءمتها وتبسيطها؛ وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مدونة سلوك لاتحادات الخطوط البحرية، وقواعد هامبورغ وسائر الصكوك القانونية المتعلقة بالنقل البحري والمعتمدة برعاية الأمم المتحدة*.

---

* تشير العلامات النجمية إلى الأنشطة الجارية التي ستدمج أو تكيف حسب الولايات المتلقاة في ميدراند وكنتيجة لإعادة هيكلة أمانة الأونكتاد.

(ب) **التدريب الجماعي**: التنظيم والدعم (بما في ذلك إعداد المواد التدريبية لنشرها على نطاق أوسع) للبرامج التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل للموظفين الحكوميين والمشغلين في القطاع الخاص من البلدان النامية في مجالات: إدارة النقاط التجارية في خدمات النقل وما يتصل بها؛ واصلاح الجمارك وأتمتتها في سياق مشاريع النظام الآلي للبيانات الجمركية؛ وأدوات تتبع البضائع، في سياق مشاريع نظام المعلومات المسبق عن البضائع؛ والتدريب على الإدارة البحرية؛ تدريب مديري مؤسسات التدريب وموظفيها المسؤولين عن تنمية الموارد البشرية ؛ وتقديم الخدمات للمؤسسات الصغرى والقطاع غير الرسمي؛ وتيسير التجارة والنقل المتعدد الوسائط؛ والتشريعات البحرية*.

(ج) **المشاريع الميدانية**: الإسهام الجوهري في المشاريع الميدانية وتنسيقها في المجالات التالية: أتمتة الجمارك واصلاحها (النظام الآلي للبيانات الجمركية)؛ تقديم الدعم إلى ٧٣ بلداً يستخدم فيها هذا النظام؛ وتنفيذ هذا النظام في بلدان نامية أخرى وبلدان تمر بمرحلة انتقالية. وإنشاء ودعم النقاط التجارية وربطها بالشبكة العالمية للنقاط التجارية؛ وتطوير أدوات البرامج الحاسوبية للنقاط التجارية. وتقديم الخدمات للمؤسسات الصغرى بما في ذلك إنشاء ودعم النقاط التجارية بتوجه إلى المؤسسات الصغرى والقطاع غير الرسمي، وتوجيه الاستثمار الخاص نحو مؤسسات التمويل الصغرى؛ وتتبع البضائع (نظام المعلومات المسبق عن البضائع): تقديم الدعم إلى ١٦ بلداً يستخدم فيها هذا النظام؛ وإعداد المشاريع لتنفيذ النظام في بلدان نامية أخرى وبلدان تمر بمرحلة انتقالية. ومشاركة القطاع الخاص في خدمات النقل وما يتصل بها. والنقل العابر: فتمشياً مع قرار الجمعية العامة في هذا الخصوص، تقدم المساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بما في ذلك العمل المشترك مع النظام الآلي للبيانات الجمركية، وتطوير أدوات البرامج الحاسوبية لمراقبة النقل العابر. وتيسير النقل المتعدد الوسائط وتيسير التجارة. والمساعدة لإعادة تأهيل موانئ الصومال.

٦- التنسيق والمواءمة والاتصال

سيستمر ويدعم العمل المشترك الجاري حالياً مع مركز التجارة الدولية (المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية) في مجال معلومات الأعمال التجارية، ومع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتحسين كفاءة التجارة. وسيحافظ على التنسيق الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية بما في ذلك اللجان الإقليمية واليونيدو ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالقانون التجاري الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمة البحرية الدولية والمنظمة الجمركية العالمية ومنظمة العمل الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية؛ ومنظمات القطاع الخاص؛ والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات المعنية بالتدريب على الإدارة البحرية وشبكات نقاط التجارة وببرنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية. وستتواصل المشاركة في فرقة العمل المشتركة بين المؤسسات والمعنية بكفاءة التجارة (المشتركة بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة). وسيولى اهتمام خاص للتعاون الوثيق مع الصناعة والأكاديميات في مجال تنفيذ برنامج العمل.

البرنامج الفرعي ٥
البلدان غير الساحلية من أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية الجزرية

سيركز هذا البرنامج الفرعي على دمج أقل البلدان نمواً ومشاركتها الكاملة في الاقتصاد العالمي، وبذا يحال دون زيادة تهميشها على الصعيد العالمي في التجارة والاستثمار وأسواق السلع الأساسية ورأس المال. وسيضطلع بالأعمال التحضيرية الضرورية للاستعراض العالمي الثالث للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل ومتابعة الأحكام ذات الصلة بأقل البلدان نمواً في المؤتمرات العالمية الأخيرة، وبتقديم المساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية والجزرية بغية التغلب على القيود الإنمائية الخاصة بها.

الأنشطة

ألف- أقل البلدان نمواً

١- الخدمات البرلمانية

(أ) **الوثائق البرلمانية**. التقارير المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية والجمعية العامة بشأن تنفيذ توصيات الاستعراض الشامل لمنتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل (السنوي)؛ والتقارير المقدمة حسب الطلب إلى اجتماعات اللجان واجتماعات الخبراء الحكومية الدولية.

(ب) **الخدمات الموضوعية**. الجمعية العامة ومجلس التجارة والتنمية بشأن القضايا المتعلقة بأقل البلدان نمواً.

٢- المواد المنشورة

(أ) **المنشورات المتكررة**. التقرير عن أقل البلدان نمواً السنوي)؛

(ب) **المنشورات غير المتكررة**. الورقات المقدمة عن حالة تنفيذ برنامج العمل؛ والدراسة عن إشراك المرأة في تنمية أقل البلدان نمواً؛

(ج) **المواد التقنية**. جمع وتقييم المعلومات من أجل تطوير وحفظ مؤشرات الأداء في تنفيذ برنامج العمل؛ والبيانات الأساسية عن أقل البلدان نمواً؛ والورقات التحليلية ومذكرات القضايا الشاملة للقطاعات من أجل الاجتماعات التقنية بما فيها الموائد المستديرة والمجموعات الاستشارية واللجنة المعنية بتخطيط التنمية ومن أجل المنشورات المشتركة مع اللجان الإقليمية والمنظمات الأخرى.

٣- المواد والخدمات الإعلامية

المساهمات في سياق برنامج العمل في مختلف المنشورات والوثائق وصحائف الوقائع والمواد ذات الصلة، والأحداث الخاصة والمحاضرات والحلقات الدراسية والعروض بشأن القضايا المتعلقة بأقل البلدان نمواً.

٤- الأنشطة التشغيلية

(أ) إدارة الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً؛

(ب) **الخدمات الاستشارية**. المهام الاستشارية المتصلة بشتى جوانب صياغة وتنفيذ قضايا السياسات التي أبرزها برنامج العمل، وإعداد مشاريع وبرامج التعاون التقني ذات الصلة؛

(ج) **التدريب الجماعي**. التنظيم بما فيه التعاون مع المؤسسات على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي، والمشاركة عن طريق العروض في اللقاءات التدريبية وحلقات العمل والحلقات الدراسية، في أقل البلدان نموا.

٥- التنسيق والمواءمة والاتصال

باعتبار الأونكتاد نقطة الاتصال في منظومة الأمم المتحدة لمراقبة تنفيذ برنامج العمل على الصعيد العالمي، فهو ينسق ويبرمج عمله مع اللجان الإقليمية وسائر المنظمات داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة ويعتمد على البحوث الجوهرية والقدرت التحليلية الموجودة في المنظومة بشأن الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نمواً. ويقدم الأونكتاد الخدمات الموضوعية إلى أجهزة لجنة التنسيق الإدارية بشأن القضايا المتعلقة بأقل البلدان نمواً، ويشارك في الموائد المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعمليات المجموعة الاستشارية بالبنك الدولي، واجتماعات نادي باريس بشأن الديون ذات الصلة بأقل البلدان نمواً والتجمعات الحاشدة دون الإقليمية والإقليمية نصف السنوية؛ ويساعد أقل البلدان نمواً على إجراء المشاورات فيما بينها بشأن المسائل ذات المصلحة المشتركة لها في سياق تنفيذ برنامج العمل؛ ويسهم في عمل اللجنة المعنية بتخطيط التنمية فيما يتصل بمعايير تحديد أقل البلدان نمواً.

باء - البلدان النامية غير الساحلية والجزرية

١- الخدمات البرلمانية

(أ) **الوثائق البرلمانية**. التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الإجراء المحدد المتصل بالاحتياجات والمشاكل الخاصة بالبلدان النامية الجزرية؛ وبالبلدان النامية غير الساحلية؛ والتقرير المقدم إلى اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي من البلدان النامية الجزرية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية (انتظاراً لقرار الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين)؛ والتقرير المقدم إلى اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية وممثلي

البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية، وتقرير اجتماعات الفريق الاستشاري الذي طلبه قرار الجمعية العامة ٩٧/٥٠.

(ب) **الخدمات الموضوعية**. الجمعية العامة ومجلس التجارة والتنمية بشأن القضايا ذات الصلة والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية.

٢- **المواد المنشورة**

المنشورات غير المتكررة. تحليل شامل للمشاكل المحددة الإقليمية ودون الإقليمية والآفاق بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية والجزرية.

٣- **الأنشطة التشغيلية**

الدعم لمشاريع البلدان النامية غير الساحلية والجزرية.

- - - - -